# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Masry Al Youm** |
| **DATE:** | **18-September-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **550,000** |
| **TITLE :** | **Medical Syndicate to Pharmacists' Syndicate: Medical testing law is in violation of international standards** |
| **PAGE:** | **02** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Syndicate News** |
| **REPORTER:** | **Khalaf Aly Hassan** |

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

**PRESS CLIPPING SHEET**

# «الأطباء» لـ«الصيادلة»: «التحاليل الطبية» يخالف المعايير العالمية

## النقابة: تعديلات «الصحة» على القانون لم تعالج «كوارثه»

**كتب- خلف على حسن:**

قالت نقابة الأطباء إنها أعدت مشروع قانون التحاليل الطبية الجديد، بسبب حرصها على تقديم خدمة طبية تتفق مع معايير الجودة العالمية للمريض المصرى، وفق ما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور.

وأضافت فى بيان، أمس، رداً على اعتراض نقابة الصيادلة وعدد من النقابات الطبية الأخرى على إعداد النقابة مشروع القانون: «ما يدعو للدهشة تمسك الزملاء فى نقابات العلميين والبيطريين وإخصائيى العلوم الطبية والصيادلة بالقانون الحالى الصادر سنة ١٩٥٤، رغم تعارضه مع معايير الجودة العالمية».

ودعت النقابة باقى النقابات الطبية إلى «الانحياز للعلم ومصلحة المريض وليس مداعبة مشاعر بعض أعضاء نقابتهم المستفيدين من ثغرات القانون الحالى التى ليس لها مثيل فى قوانين أى دولة فى العالم حاليا، مما أضر بكثير من المرضى».

وشددت على احترامها لكل أعضاء الفريق الطبى داخل معامل التحاليل الطبية من الكيميائيين والفنيين والتكنولوجيين، ودعتهم إلى التكاتف مع الأطباء للارتقاء بمستوى معامل التحاليل الطبية. وطالبت النقابة بتبنى مشروع القانون المقدم منها إلى لجنة الإصلاح التشريعى، مشيرةً إلى أنه تم إعداده بعد مراجعة معايير الجودة المطبقة فى الدول المتقدمة.

وقالت: «التعديلات المقترحة من وزارة الصحة على القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالتحاليل الطبية غير كافية لحل مشاكل معامل التحاليل، ولم تتطرق إلى جوهر القانون ولم تعالج الثغرات والكوارث الموجودة».

وأضافت: «الوزارة اهتمت بزيادة رسوم ترخيص المعمل إلى ٧٥٠ جنيها، وكان الأولى أن تقترح تغليظ العقوبة المالية على من يزاول المهنة دون ترخيص أو فتح معمل دون ترخيص التى لا تزال لا تجاوز ٢٠٠ جنيه، وبذلك تصبح مخالفة القانون أقل تكلفة من اتباعه».

وانتقدت نقابة الأطباء اقتراح وزارة الصحة تجديد ترخيص المعمل كل ٥ سنوات، وقالت إنها لم تهتم باقتراح تعديلات تعالج القصور الشديد فى الرقابة المفاجئة على المعامل دون سابق إنذار، ولم يشترط القانون الحالى أن يكون مفتشو وزارة الصحة المسؤولون عن الرقابة والتفتيش على المعامل من المتخصصين فى التحاليل الطبية.

وأضافت: «ما يدعو للدهشة دعوة ما يسمى نقابة إخصائيى التحاليل الطبية لحضور جلسات الاستماع فى لجنة الإصلاح التشريعى، فهذا الكيان ليس نقابة بالمعنى القانونى، ولا يوجد قانون ينظم عملها، لكنها مجرد جمعية أهلية منحت نفسها اسما مخالفا للقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ الذى أعطى للأشخاص المرخص لهم بالعمل فى معامل التحاليل الطبية أربعة اسماء هى: (باثولوجيون إكلينيكيون وباثولوجيون وكيميائيون طبيون وميكروبيولوجيون)، وليس من بينها اسم اخصائى تحاليل طبية، لأنه اسم غامض ومضلل للناس وغير قانونى».

وتابعت: «نحن نقدر رغبة لجنة الإصلاح التشريعى فى الاستماع لكل الآراء، وإجراء حوار مجتمعى واسع حول القانون بهدف الوصول للصورة المثلى، وكان من الأولى الاستماع إلى ممثلين عن الجمعية المصرية للطب المعملى، التى تضم أساتذة فى مختلف فروع الطب المعملى فى مصر، وأصحاب خبرات علمية وعالمية، والاستماع إلى ممثلين عن جمعية الباثولوجيين الإكلينيكيين المصرية».

«الأطباء» ترفض قرار تجديد رخص المعامل

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

# PRESS CLIPPING SHEET